الأمم المتحدة

E/ECA/COE/40/15/Rev.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 April 2022

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الأربعون
داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١ – ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
موعد انعقاد الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية ومكان انعقادها وموضوعها

موعد انعقاد الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية ومكان انعقادها وموضوعها

مذكرة من الأمانة

أولا– مقدمة

١– تعرض هذه الوثيقة اقتراحات مقدّمة من الأمانة لكي تنظر فيها لجنة الخبراء. وقد تودّ لجنة الخبراء أن تنظر في إمكانية تحديد تواريخ انعقاد وموضوع الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية المزمع عقدها في عام ٢٠٢٣، وأن تزوّد الأمانة بالتوجيه في هذا الصدد.

ثانيا– التاريخ والمكان

٢– تقترح الأمانة عقد الدورة الخامسة والخمسين في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في أديس أبابا، وذلك في شهر آذار/مارس أو نيسان/أبريل ٢٠٢٣. ويجوز لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين أن يقرر خلاف ذلك في حال عرضت دولة عضو استضافة الدورة المذكورة، شريطة أن تكون تلك الدولة العضو قد وافقت، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠، على تحمل التكاليف الإضافية الفعلية التي تترتب، بصورة مباشرة وغير مباشرة، عن عقد الاجتماع خارج مقر اللجنة.

* E/ECA/COE/40/1

A.22-00580

ثالثا– الموضوع

٣– تعرِض الأمانة الموضوع التالي لكي تنظر فيه لجنة الخبراء: تعزيز انتعاش أفريقيا وتحولها للحد من عدم المساواة والضعف.

ألف– معلومات أساسية

٤– لقد كشفت جائحة الفيروس التاجي (كوفيد–١٩) عن عدم المساواة الموجودة مسبقا وزادت من تفاقمها، وأظهرت العديد من جوانب ضعف القارة. فسلاسل التوريد المجهدة أو المعرضة للخطر، ونقص السلع، وضعف الهياكل الأساسية، كلها أمور تكشف عن مدى بقاء أفريقيا مدينة بالفضل للقوى الخارجية. والتقنيات التي كانت ذات يوم مفيدة في التخفيف من حدة هذه المخاطر وتيسير الاستهلاك لم تكن فعالة إلى حد كبير في التصدي لصدمات الطلب والعرض الناجمة عن الجائحة وعدم اليقين.

٥– وفي أعقاب المرحلة الحادة من الأزمة الناجمة عن الجائحة، كان من المتوقع أن تغتنم أفريقيا ارتفاع الطلب العالمي. ومع الأزمة في أوكرانيا التي أضافت طبقة أخرى من الصدمات إلى الضعف المتأصل أصلا، تتعرض أفريقيا الآن لمخاطر إضافية تتعلق بالغذاء والوقود والتمويل؛ ويتعرض ٤١ اقتصادا أفريقيا بشدة لواحد على الأقل من أنواع المخاطر الثلاثة، ويتعرض ٢٥ اقتصادا أفريقيا بشدة أو بشكل كبير لجميع أنواع المخاطر الثلاثة. وتؤدي الصدمات المزدوجة للجائحة التي لا تزال تتكشف والأزمة الأوكرانية إلى تفاقم عدم المساواة والضعف في أفريقيا من خلال الضغط الإضافي على سلاسل التوريد العالمية. وقد سلط ذلك الضوء على حاجة أفريقيا إلى تحسين قدرتها على الصمود وعزل نفسها عن الصدمات الخارجية .

٦– وعلاوة على ذلك، لا تزال الآثار المتنوعة للظواهر الجوية القصوى تجسد الأثر غير المتكافئ لتغير المناخ على السكان في جميع أنحاء العالم. ونظرا لاعتمادها غير المتجانس على الموارد الطبيعية، فإن الفقر وعدم المساواة متغيران حاسمان في معادلة الضعف إزاء تغير المناخ. وبالنظر إلى الطابع متعدد الأبعاد والمائع لهذا الضعف، لا بد من اتباع نهج اجتماعي واقتصادي دينامي للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه على نحو فعال. وفي هذا الصدد، يشكل تقدير خطر الضعف والتحوط منه جزءا أساسيا من مشهد السياسات من أجل البناء للمستقبل على نحو أفضل. ويمكن أن يساعد الانتعاش والانتقال الأخضران اللذان يجري الترويج لهما، والتحول العميق الذي ينطويان عليه، على جعل الاقتصادات والمجتمعات أكثر عدلا واستدامة .والواقع أن هناك حاجة إلى نهج سياسي استشرافي لزيادة قدرة القارة على الصمود ودعمها للمضي قدما.

باء– ضمان وجود سياسات وخطط عمل شاملة ومتعددة القطاعات

٧– بالنظر إلى التحديات الموصوفة أعلاه، فإن الموضوع المقترح للدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ''تعزيز انتعاش أفريقيا وتحولها للحد من عدم المساواة والضعف''، جاء في

الوقت المناسب تماما. وفي الوقت الذي لا تُعد فيه مسألتا تزايد عدم المساواة والضعف جديدتين، فإن التحديات الهائلة التي تشكلانها لم يبحثها مؤتمر الوزراء بعدُ بطريقة منهجية وشاملة. ويوفر وجود تركيز أكثر دقة على عدم المساواة من حيث الجهد والفرص والدخل والأصول نظرةً إضافية على طبيعة الضعف، ويوسع خيارات السياسات لمعالجة عدم المساواة والضعف. وهناك شعور متزايد ومتجدد بالحاجة الملحة إلى أن تعتمد أفريقيا نهجا شاملا للتعامل مع الأبعاد المتميزة ولكن المترابطة لعدم المساواة والضعف والفقر والنمو والتحول .

٨- ويُضاف إلى جهود القارة لمعالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية كفاحُها المستمر لتمويل وتنفيذ خطط التعافي من الدمار الناجم عن الجائحة. ورغم أن عدم المساواة في الدخل لا يزال مقياسا مفيدا وشائعا لقياس مدى عدم المساواة، إلا أن تحديد الأفراد والسكان المعرضين لخطر الفقر وعدم المساواة والضعف هو مسعى متعدد الأوجه. وبالتالي، فإن التصدي الفعال لهذه المسائل يتطلب إطارا تخطيطيا واسعا ومتعدد الأبعاد ومتكاملا كأساس لخطة عمل منسقة وشاملة ومتعددة القطاعات. وفي مواجهة المخاطر التي تتكشف وعدم اليقين في البيئة الخارجية، يجب أن تتجنب خطة العمل هذه الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر في الرعاية الاجتماعية والتمييز ضد أضعف السكان، مع تحقيق توازن بين استقرار الاقتصاد الكلي والنمو المستدام والحماية الاجتماعية.

جيم- تعزيز الرخاء المشترك والقدرة على الصمود

٩- وتمثل دورة اللجنة الاقتصادية لعام ٢٠٢٣ فرصة ومنبرا رفيع المستوى لمؤتمر الوزراء للخوض بشكل كلي في القضايا المستمرة المتمثلة في تزايد عدم المساواة والضعف الذي يمكن أن يعرقل عملية انتعاش القارة وتحولها. ولتحقيق تنمية مشتركة وأكثر قوة واخضرارا وتوازنا، يجب على البلدان الأفريقية أن تتصدى لهذه التحديات بشكل تعاوني وجماعي، وأن تعتمد نُهجا متكاملة لجعل الانتعاش والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين أكثر إنصافا وفعالية وشمولية، الأمر الذي يضمن عدم تخلف أحد عن الركب. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على البلدان أن تعزز قدرتها على الاستشراف بطريقة متناسبة لتوقع الصدمات وتصميم الحلول وفقا لذلك.

١٠- وعلى النحو الذي تناصره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال مجموعة أدواتها المتكاملة للتخطيط والإبلاغ، فإن إدماج خطط التنمية الوطنية في خطط التنمية العالمية والإقليمية (أي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها)، إلى جانب التنفيذ الشامل والفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يوفر فرصا هائلة لمعالجة مسألة عدم المساواة والضعف .

١١- ومن خلال تقديم نظرة شاملة للأولويات والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق النمو والتحول العادلين، توفر الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الاستشرافية أساسا متينا للبلدان الأفريقية لتعبئة الموارد المحلية والخارجية لتمويل تنميتها المستدامة. وفي هذا الصدد، ستبني دورة اللجنة لعام

٢٠٢٣ على مواضيع الدورات السابقة من خلال التداول بشأن سبل المضي قدما أمام البلدان الأفريقية لوضع أطر تمويل وطنية متكاملة تعزز الاعتماد على الموارد المحلية، وبالتالي توسيع هامش التحرك في مجال السياسات العامة للحد من عدم المساواة والضعف.

دال- المواضيع السابقة

١٢- ترد في مرفق بهذه الوثيقة قائمة مرجعية بمواضيع بعض الدورات السابقة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي عقدت منذ عام ٢٠٠٠.

المرفق

مواضيع الدورات السابقة للجنة الاقتصادية

الدورة	*الاجتماعات السنوية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي*	*السنة*	*الموضوع*
الثالثة والخمسون	لا ينطبق	٢٠٢١	التصنيع والتنويع المستدامان في أفريقيا في العصر الرقمي في ظل وباء كوفيد-١٩
الثانية والخمسون	لا ينطبق	٢٠١٩	السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا
الحادية والخمسون	لا ينطبق	٢٠١٨	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وهامش الحركة المتاح على الصعيد المالي من أجل إيجاد الوظائف والتنويع الاقتصادي
الخمسون	العاشر	٢٠١٧	النمو وعدم المساواة والبطالة
التاسعة والأربعون	التاسع	٢٠١٦	نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة
الثامنة والأربعون	الثامن	٢٠١٥	تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية
السابعة والأربعون	السابع	٢٠١٤	التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا
السادسة والأربعون	السادس	٢٠١٣	التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة
الخامسة والأربعون	الخامس	٢٠١٢	تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي
الرابعة والأربعون	الرابع	٢٠١١	تسيير التنمية في أفريقيا
الثالثة والأربعون	الثالث	٢٠١٠	تعزيز النمو المستدام بمعدلات عالية لخفض معدلات البطالة في أفريقيا
الثانية والأربعون	الثاني	٢٠٠٩	زيادة فعالية السياسة المالية لتعبئة الموارد المحلية
الحادية والأربعون	الأول	٢٠٠٨	التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا في القرن الحادي والعشرين
الأربعون	لا ينطبق	٢٠٠٧	تسريع النمو والتنمية في أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: التحديات الناشئة واستشراف المستقبل
التاسعة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٦	معالجة مشكلة العمالة في أفريقيا
الثامنة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٥	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا
السابعة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٤	إدماج السياسات التجارية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية
السادسة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٣	تسريع وتيرة التقدم والأداء في أفريقيا: تحدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
الخامسة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٢	تسريع وتيرة التقدم والأداء في أفريقيا: تحدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
الرابعة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠١	تنفيذ شراكة الألفية من أجل برنامج الانتعاش الأفريقي: اتفاق انتعاش أفريقيا
الثالثة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٠	تحديات تمويل التنمية في أفريقيا